

Distr.
GENERAL

E/CN.17/1999/6/Add.6
19 January 1999
ARABIC
ORIGINAL: ENGLISH

المجلس الاقتصادي والاجتماعي



لجنة التنمية المستدامة

الدورة السابعة

١٩-٣٠ نيسان/أبريل ١٩٩٩

التقدم المحرز في تنفيذ برنامج العمل من أجل التنمية المستدامة للدول النامية الجزرية الصغيرة

تقرير الأمين العام

إضافة

المؤسسات الوطنية والقدرات الإدارية للدول النامية
الجزرية الصغيرة*

المحتويات

<u>الصفحة</u>	<u>الفقرات</u>	
٢	١	مقدمة
٢	٢	أولا - التقدم المحرز في تعزيز المؤسسات الوطنية والقدرات الإدارية
٣	٣-٤	ثانيا - المبادرات الرئيسية
٣	٣	ألف - على الصعيد الوطني
٤	٤	باء - على الصعيدين الإقليمي والدولي
٥	٥-٦	ثالثا - المشاكل والعراقيل الرئيسية
٥	٥	ألف - المشاكل
٧	٦	باء - العراقيل
٧	٧-٨	رابعا - أولويات العمل مستقبلا
٧	٧	ألف - على الصعيد الوطني
٨	٨	باء - على الصعيد الإقليمي والدولي

* أعدت هذا التقرير إدارة الشؤون الاقتصادية والاجتماعية بالأمانة العامة للأمم المتحدة بمساعدة برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، وفقا للترتيبات التي وافقت عليها اللجنة المشتركة بين الوكالات المعنية بالتنمية المستدامة. وهو عبارة عن استكمال موجز للوثيقة E/CN.17/1998/7/Add.6 وليد المشاورات وتبادل المعلومات بين وكالات الأمم المتحدة والوكالات الحكومية المهمة وطائفة أخرى من المؤسسات والأفراد.

مقدمة

١ - تؤدي المؤسسات الوطنية والقدرات الإدارية دوراً أساسياً في النهوض بالتنمية المستدامة. وتبرز أهمية هذا الدور من التجربة الحديثة المكتسبة في تنفيذ برنامج العمل من أجل التنمية المستدامة للدول النامية الجزرية الصغيرة، (المشار إليه فيما يلي ببرنامج العمل). وبصفة عامة، أحرزت الدول الجزرية الصغيرة النامية التي لديها مؤسسات مناسبة قدراً من التقدم أكبر من الذي حققته الدول الجزرية التي تنعدم فيها تلك المؤسسات. ولذلك فإن وجود مؤسسات وقدرات إدارية فعالة شرط لا غنى عنه لتحقيق التنمية المستدامة.

أولاً - التقدم المحرز في تعزيز المؤسسات الوطنية والقدرات الإدارية

٢ - أدركت معظم الدول الجزرية الصغيرة النامية أن عندها من مواطن الضعف المتأصلة فيها والمميزة لها تفرض عليها بصفة خاصة استحداث مؤسسات وقدرات إدارية فعالة كي تتمكن من مواجهة التحديات المتعددة الناشئة عن ضرورة الحفاظ على الموارد وحماية البيئة. وأبرزت التقييمات القطرية الأخيرة أن عدداً كبيراً من الدول النامية الجزرية الصغيرة اتخذت، منذ انعقاد المؤتمر العالمي للتنمية المستدامة للدول النامية الجزرية الصغيرة، في عام ١٩٩٤، مبادرات ترمي إلى تعزيز المؤسسات وبناء القدرات الإدارية تشمل ما يلي:

(أ) إنشاء جهاز رفيع المستوى لرسم السياسات أو تنسيقها - أنشأ عدد كبير من هذه الدول هيئات رفيعة المستوى لتوجيه وتنسيق السياسات والتدابير الخاصة بالتنمية المستدامة. وعادة ما تتخذ هذه الهيئات شكل لجان أو مجالس رفيعة المستوى يرأسها رئيس الحكومة أو أحد كبار الوزراء، وتشكل عضويتها الواسعة النطاق من ممثلي الإدارات الحكومية وفي عدد من الحالات، من ممثلي المجموعات الرئيسية والقطاع الخاص. ولا تمنح لجميع هذه الهيئات ولاية تقرير السياسات. غير أنه تُسند إلى معظمها، ضمن مسؤولياتها الرئيسية، وظائف استشارية وتنسيقية. وقد شكل إنشاؤها وقيادتها حافزاً لتنشيط العمل؛

(ب) إنشاء هيئات متخصصة - أنشأت بعض الدول الجزرية الصغيرة النامية داخل الإدارات الحكومية مكاتب أو وحدات جديدة أسندت إليها المسؤوليات عن قطاعات محددة مثل إدارة النفايات أو موارد مصائد الأسماك. وتم، في دول جزرية أخرى، تطوير وتعزيز الهيئات القائمة من حيث مركزها الإداري وقواها العاملة وتمويلها. وقد تمكنت هذه الهيئات، بعد تعزيزها، من التصدي بقدر أكبر من الفعالية للمشاكل الناشئة؛

(ج) سن تشريعات جديدة - سن عدد كبير من الدول الجزرية الصغيرة النامية تشريعات جديدة بغرض تحديد مسار جديد للنمو والتنمية في المجال الاقتصادي مع الامتثال للضوابط القانونية الإقليمية والدولية. وعادة ما تتبع هذه الخطوة صياغة خطة وطنية تتناول قطاعات وقضايا مختلفة في السياق الأوسع للتنمية المستدامة. وقد أتاح سن القوانين الجديدة وما استتبعه من إصدار قواعد ولوائح تنفيذية إطاراً قانونياً وسياساتياً عاماً لتعزيز المؤسسات وبناء القدرات الإدارية؛

(د) إدخال تقييم التأثير البيئي والأدوات الاقتصادية - طبقت بعض الدول الجزرية الصغيرة النامية تقييم التأثير البيئي على عدد متزايد من المشاريع، مما جعل منه وسيلة هامة للإدارة البيئية. وفي بعض الدول الأخرى أدخلت أدوات اقتصادية مثل رسوم الاستخدام واسترداد ثمن الفضلات القابلة لإعادة

التدوير والحوافز الضريبية، على نطاق محدود، بغرض تشجيع التغيير في السلوك لصالح الممارسات المقترنة بالتنمية المستدامة، وفي ذات الوقت توليد العائدات من أجل المساعدة في تعزيز القدرات المؤسسية والإدارية. ويصبح الاستخدام المناسب للأدوات الاقتصادية، في حالات من هذا القبيل، وسيلة فعالة لإدارة البيئة والحفاظ على الموارد.

ثانيا - المبادرات الرئيسية

ألف - على الصعيد الوطني

٣ - فيما يلي بعض الأمثلة على المبادرات الناجحة لتعزيز المؤسسات والقدرات الإدارية الوطنية:

(أ) في ولايات ميكرونيزيا الموحدة، أنشئ مجلس رئاسي معني بالبيئة والتنمية المستدامة يتولى تنسيق الأنشطة التي تضطلع بها الوزارات في مجال التنمية المستدامة والإشراف عليها. وفي فيجي وضعت استراتيجية بيئية وطنية بعد إجراء استعراض شامل لحالة البيئة. وتلا ذلك صياغة تشريعات شاملة جديدة لتحقيق الأهداف التي تم تحديدها في الاستراتيجية البيئية الوطنية. وقد تم رفع مستوى مركز وحدة البيئة، داخل الحكومة، إلى مستوى إدارة. وبالمثل، أنشأت كل من إدارة الغابات وإدارة الموارد المعدنية وحدة خاصة بها تُعنى بالبيئة يعمل بها موظفون في مجال البيئة مدربون تدريباً جيداً كل في القطاع الخاص به. كما رسمت الإدارتان سياسات بيئية في المجالات الخاضعة لمسؤوليتهما:

(ب) وفي بربادوس، أنشئت لجنة وطنية للتنمية المستدامة مثلت فيها تمثيلاً واسع النطاق مختلف الوزارات ويشارك فيها القطاع الخاص والمجموعات الرئيسية. وتكمن المسؤولية الرئيسية للمنطقة باللجنة في تيسير تنسيق برامج التنمية المستدامة ونشر الوعي العام على الصعيد الوطني. ومن المبادرات الهامة الأخرى التي اتخذتها بربادوس إنشاء الفريق العامل التقني للكيميائيات المعني بإدارة المواد الخطرة، ويضم ممثلين عن الأجهزة ذات الصلة، بما في ذلك القطاع الخاص والنقابات العمالية والأكاديميون. ويعالج الفريق العامل مسائل تتعلق بالتشريعات والمبادئ التوجيهية للسلامة التي تشمل تقدير الكيميائيات السامة ونفاياتها ونقلها وتخزينها واستخدامها وتصريفها. كما نظر الفريق في مسألة وضع بروتوكول للاستجابة في حالة الطوارئ؛

(ج) وفي موريشيوس أنشئت لجنة وطنية معنية بالبيئة يرأسها رئيس الوزراء، وذات عضوية واسعة النطاق تضم الوزراء المسؤولين عن التخطيط الاقتصادي والمالية والتعليم والعلم والتكنولوجيا والطاقة والموارد الطبيعية والسياحة والصناعة والصحة والعدل إضافة إلى ممثلي هيئات الحكم المحلي. وتمثل الولاية الرئيسية للجنة في كفالة التنسيق والتعاون فيما بين الإدارات العامة والسلطات المحلية والمؤسسات الأخرى التي تُشارك في تنفيذ برامج حماية البيئة؛

(د) وفي قبرص، بذلت جهود من أجل استخدام الأدوات الاقتصادية كوسيلة جديدة لإعادة تنمية السياحة. واستحدثت حوافز ضريبية جديدة مختلفة لتنوع المنتجات السياحية وتحسينها. وتستخدم الأدوات الحالية لتشجيع الممارسات المتعلقة بالاستخدام السليم للأراضي والمناطق الساحلية. وتستخدم أدوات مماثلة في القطاعات الأخرى المتصلة بالسياحة بغرض تحسين نوعية السياحة المستدامة عموماً وتوازنها.

باء - على الصعيدين الإقليمي والدولي

٤ - شهدت الدول الجزرية الصغيرة النامية في السنوات القليلة الماضية تعاوناً مكثفاً على الصعيدين الإقليمي والدولي في مجال تعزيز المؤسسات وبناء القدرات. وفيما يلي أمثلة على المبادرات التي تكللت بالنجاح:

(أ) نفذ مصرف التنمية للبلدان الأمريكية بتعاونه مع جامعة جزر الهند الغربية، بنجاح، مشروعاً متعدد القطاعات دام خمس سنوات أطلق عليه "مشروع رصد البيئة المشترك بين مصرف التنمية للبلدان الأمريكية وجامعة جزر الهند الغربية"؛ ويشمل هذا المشروع الضخم لتعزيز المؤسسات وبناء القدرات إحداث قاعدة بيانات دائمة خاصة بالبيئة؛ وتوفير التدريب لاكتساب المهارات اللازمة؛ وإعداد بيانات مرجعية عن المياه والتربة والهواء؛ وإعداد خرائط لتحليل الصور؛ وبناء القدرة في مجال تفسير البيانات ووضع معايير لأخذ العينات؛

(ب) تدعم اليونسكو، من خلال منحة تقدم لمدة خمس سنوات (١٩٩٧-٢٠٠٢) مشروعاً يُسمى مشروع اليونسكو للمدارس المشتركة في بلدان البحر الكاريبي ويرمي إلى بناء القدرات في مجال إدارة الموارد الساحلية والبحرية؛ ويتمثل الهدف الرئيسي للمشروع في بناء القدرات على الصعيدين الوطني والإقليمي عن طريق تدريب المعلمين ووضع المناهج الدراسية وتصميم وإعداد مواد تعليمية جديدة وتنظيم مخيمات وجولات ميدانية لتثقيف الطلاب في مجال البيئة بغرض تطوير مهاراتهم؛

(ج) يتولى برنامج البيئة الإقليمي لجنوب المحيط الهادئ تنسيق إعداد استراتيجيات وطنية للإدارة البيئية في جميع أنحاء المنطقة، بمساعدة من مصرف التنمية الآسيوي وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي وأستراليا؛ وشملت هذه العملية استعراض التشريعات ذات الصلة وإعداد تقرير عن حالة البيئة وتنظيم حلقات دراسية وطنية ووضع استراتيجية بيئية وطنية لكل قطر؛ وفي إطار مبادرة مماثلة، قامت لجنة جنوب المحيط الهادئ بتسيير أعمال شبكة التنمية المستدامة لمنطقة المحيط الهادئ التي يكمن الغرض منها في تعزيز قدرات المؤسسات في المنطقة وإقامة نُظم فعالة وناجعة لتبادل المعلومات؛

(د) قدم برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، من خلال الأموال المخصصة لبرنامج بناء القدرات في القرن ٢١، المساعدة لبرنامج بناء القدرات من أجل التنمية المستدامة في جنوب المحيط الهادئ؛ والغرض من هذا البرنامج هو مساعدة الدول الجزرية الصغيرة النامية في المحيط الهادئ على تعزيز القدرات الحكومية وغير الحكومية في مجال التنمية المستدامة؛ كما يهدف إلى تشجيع مشاركة الجمهور عامة، بما في ذلك النساء، في التخطيط الإنمائي، وإلى إدماج نُظم حيازة الموارد البرية والمائية والممارسات الإدارية في السياسات مستقبلاً؛ كما قدم برنامج الأمم المتحدة الإنمائي الدعم، مستخدماً موارد برنامج بناء القدرات في القرن ٢١، لمشروعين في سان تومي وبرينسيبي الغرض منهما إقامة آليات مشتركة بين القطاعات من شأنها أن تيسر مشاركة القطاعين العام والخاص في إعداد خطط وطنية للتنمية المستدامة؛

(هـ) وتعاونت بلجيكا والسويد وبرنامج الأمم المتحدة للبيئة في توفير الدعم لوحدة التنسيق الإقليمية في المنطقة دون الإقليمية لشرقي أفريقيا في محاولة لتعزيز قدرات الدول الجزرية الصغيرة النامية في أفريقيا على معالجة الكوارث البيئية؛ ويتمثل الغرض الأساسي من هذا المشروع في تطوير قدرات هذه الدول على الاستجابة للكوارث البيئية، بما في ذلك انسكابات النفط، في المنطقة دون الإقليمية لشرقي أفريقيا؛ كما يتناول المشروع إدارة الموارد الساحلية والبحرية في تلك المنطقة.

ثالثاً - المشاكل والعراقيل الرئيسية

ألف - المشاكل

٥ - تسلم معظم الدول الجزرية الصغيرة النامية بضرورة تعزيز مؤسساتها وقدراتها الإدارية، ولكنها تواجه عددا من الصعوبات فيما تبذله من جهود لتنفيذ تدابير لذلك لتحقيق ذلك الهدف. وبالرغم من أنه لكل قطر ظروفه الخاصة به فإن هناك مشاكل رئيسية مشتركة بين هذه الأقطار تشمل ما يلي:

(أ) عدم إنفاذ التشريعات على النحو الكافي - واجهت الدول الجزرية الصغيرة النامية، التي سنت تشريعات جديدة، مشكلة رئيسية تتمثل في وجود نواحي قصور في إنفاذ هذه التشريعات؛ إذ إنفاذ القوانين الجديدة المتعلقة بالحفاظ على الموارد وحماية البيئة، بالرغم من أهميتها، يستغرق الكثير من الوقت والموارد؛ ويستوجب، في جملة أمور، تدريب الموظفين وتطوير هياكل إنفاذ القوانين؛ وفي السنوات الأخيرة برزت في العديد من الدول الجزرية الصغيرة النامية، مؤشرات توحى بأن الالتزام بإنفاذ القوانين بدأ يضعف؛ وبأنه أصبح متقطعا في بعض من هذه الدول؛ وبأن حالات فردية للامتناع عن إنفاذ القوانين كثيرا ما تكون مقترنة باعتبارات اقتصادية، تؤدي إلى تفاقم المشاكل.

(ب) انعدام التنسيق - بالرغم من أن الهيئات الرفيعة المستوى التي انشئت حديثا في الدول الجزرية الصغيرة النامية عهد إليها بوظائف التنسيق، فإن المشاكل المطروحة في هذا المجال لا تزال كثيرة؛ فالتنسيق، بحكم طبيعته، مهمة صعبة ويزداد صعوبة، بالتأكيد، في الدول الجزرية الصغيرة النامية بفعل تنوع القضايا المشتركة بين القطاعات، المطروحة واختلاف أنواع الخبرة المتعددة الاختصاصات، اللازمة وكثرة الوكالات المعنية؛ وتشير التقييمات القطرية إلى أن معظم الدول الجزرية الصغيرة النامية لا تزال تتبوأ الرتبة الأخيرة فيما يتعلق بالأداء في مجال تنسيق السياسات والتدابير الخاصة بالتنمية المستدامة؛

(ج) عدم وجود استراتيجية استباقية - أظهرت التجارب الأخيرة في الدول الجزرية الصغيرة النامية بأن الإجراءات الحكومية في مجال إقامة المؤسسات وبناء القدرات عادة ما تتخذ استجابة لاحتياجات ناشئة و/أو وفاء بالتزامات إقليمية أو دولية جديدة؛ وفي حين إن الاستجابات للحالات الطارئة ضرورية، فإن على حكومات الدول الجزرية الصغيرة النامية أن تتخذ موقفا استباقيا في مجال بناء القدرات المؤسسية والإدارية انطلاقا من منظور التنمية الاجتماعية - الاقتصادية للبلد على المدى الطويل واحتياجاته من القدرات المؤسسية والإدارية؛ وهذا الموقف الاستباقي ضروري لتحسين التخطيط في الدول الجزرية الصغيرة النامية وتعزيز قدراتها على التصدي للمشاكل مستقبلا؛

(د) الأولوية الدنيا - لم يمنح عدد من الدول الجزرية الصغيرة النامية، بعد، أولوية عالية لإقامة المؤسسات وبناء القدرات؛ فقد كان على بعض هذه الدول أن تعالج مشاكل أكثر إلحاحا من قبيل الكوارث الطبيعية واختلال الاقتصاد الكلي؛ وقد كان للأزمة الاقتصادية الأخيرة تأثير مباشر على بعض الدول الجزرية الصغيرة النامية حيث أدى تدهور الأداء الاقتصادي إلى زيادة تقلص هامش العمل في مجال بناء القدرات المؤسسية والإدارية؛

(هـ) عدم الإدراك - بالرغم من الخطوات العملاقة التي تمت في مجال الوعي البيئي، فإن مشكلة قلة إدراك الجمهور لأهمية المؤسسات المعنية بالحفاظ على الموارد وحماية البيئة حال دون إحراز تقدم نحو تعزيز هذه المؤسسات وتطوير قدراتها؛ كما أن انعدام الإدراك الجماهيري أثر على فعالية تنسيق السياسات والتدابير الخاصة بالتنمية المستدامة، لأن آليات التنسيق لا تنال دائما ما تستحقه من سلطة واعتراف.

٦ - أبرزت عمليات تقييم التجارب القطرية في مجال بناء القدرات المؤسسية والإدارية عددا من العراقيل في الدول الجزرية الصغيرة النامية. وتشمل العراقيل المشتركة بين معظم هذه الدول ما يلي:

(أ) محدودية الموارد البشرية المتاحة - إن قلة عدد السكان في معظم الدول الجزرية الصغيرة النامية يقوض بشكل خطير قدرتها على توفير موظفين للعمل في المؤسسات المتخصصة المعنية بإدارة الموارد والبيئة؛ وفضلا عن ذلك أدت هجرة الأدمغة في عدد كبير من الدول الجزرية الصغيرة النامية واعتماد بعضها تقليديا على المغتربين للحصول على الخبرة المتخصصة إلى عرقلة الجهود الرامية إلى بناء القدرات المؤسسية والإدارية؛ وزاد تدني مستويات التدريب من ضعف القدرات المحلية على معالجة القضايا المعقدة؛

(ب) الافتقار إلى الموارد المالية - إن عدم كفاية الميزانيات الوطنية لعدد كبير من الدول الجزرية الصغيرة النامية التي عمدت إلى إقامة مؤسسات معنية بالحفاظ على الموارد وحماية البيئة أو تطويرها إن وجدت، أدى إلى حصر نطاق عمليات هذه الدول بشكل خطير؛ بل إن قلة الأموال تقوض اتخاذ الإجراءات المناسبة، حتى في حالة توافر الخبرة المحلية، لمعالجة مشاكل حماية البيئة وإدارة الموارد.

رابعاً - أولويات العمل مستقبلاً

ألف - على الصعيد الوطني

٧ - تشمل أولويات العمل، مستقبلاً، على الصعيد الوطني ما يلي:

(أ) ينبغي أن تتخذ حكومات الدول الجزرية الصغيرة النامية موقفاً استباقياً تجاه بناء القدرات المؤسسية والإدارية؛ وينبغي، علاوة على ذلك، أن تعزز هيئاتها الوطنية المعنية بالتنمية المستدامة عن طريق تدعيم مركزها السياسي والقانوني وزيادة عدد موظفيها وتحسين أساليب عملها؛ وينبغي أن تتخذ الدول الجزرية الصغيرة النامية التي لم تنشئ بعد هيئات من هذا القبيل إجراءات فورية بغرض إقامة آلية وطنية لتوجيه وتنسيق سياسات التنمية المستدامة ومنحها المركز المناسب وإمدادها بالموارد الكافية كي تؤدي وظائفها بشكل فعال؛

(ب) وينبغي إقامة مؤسسات متخصصة مكرسة لقطاعات محددة ومدها بما يكفي من الموظفين والموارد المالية لتمكينها من تنفيذ عملياتها؛ ويتعين على هذه المؤسسات بوجه خاص أن تتناول القضايا الرئيسية المتعلقة بالحفاظ على الموارد مثل مصائد الأسماك والمناطق الساحلية والتنوع البيولوجي؛

(ج) ينبغي أن تكفل حكومات الدول الجزرية الصغيرة النامية أعمال القوانين والأنظمة المتعلقة بالبيئة على نحو تام وتنفيذ الاستراتيجيات الوطنية للتنمية المستدامة؛ وتحقيقاً لهذا الغرض؛ هناك حاجة إلى الاضطلاع بأنشطة الرصد والمتابعة؛ وينبغي إيلاء اهتمام خاص لتدريب موظفي الخدمة المدنية والموظفين التقنيين بغرض تمكينهم من تنفيذ الأنظمة والتشريعات ذات الصلة على نحو فعال؛ وينبغي أن تتخذ، في هذا السياق، إجراءات وطنية لتشجيع استخدام تقييمات التأثير على البيئة.

باء - على الصعيدين الإقليمي والدولي

٨ - تشمل أولويات العمل على الصعيدين الإقليمي والدولي ما يلي:

(أ) ينبغي لحكومات الدول الجزرية الصغيرة النامية أن توسع وتعمق تعاونها، على الصعيدين الإقليمي ودون الإقليمي، في مجال إقامة المؤسسات وبناء القدرات الوطنية، ولا سيما في المجالات التي تفتقر فيها إلى الخبرة وحيث يمكن للأنشطة البحثية والتدريبية المشتركة أن تساعد في تذليل ما تواجهه تلك الحكومات من عقبات بشأن الموارد، على الصعيد الوطني، وتيسر تبادل الخبرات الوطنية وتزيد من فعالية التعاون الإقليمي من حيث التكلفة.

(ب) وينبغي أن تمنح الدول الأعضاء للمؤسسات الإقليمية موارد كافية للقيام بأنشطة البحث والتدريب، والاضطلاع بتقييمات هامة للأولويات والاحتياجات، وتسهيل تبادل الخبرات ونشر المعلومات. وينبغي للمؤسسات الإقليمية التي تملك الخبرة المناسبة أن تقدم المساعدة إلى هذه البلدان في إعداد التشريعات الجديدة، عند اللزوم، وفي وضع الاستراتيجيات الوطنية وتنفيذها.

(ج) ينبغي للمجتمع الدولي أن يوفر موارد مالية كافية للدول الجزرية الصغيرة النامية لتمكينها من تنفيذ الإصلاحات والتغييرات المؤسسية اللازمة وتحسين قدرتها الإدارية الوطنية. وينبغي لوكالات منظومة الأمم المتحدة وغيرها من المنظمات أن تزيد من أنشطتها التدريبية للمساعدة في تحديث وتحسين مهارات الموظفين الذين يضطلعون بأنشطة التنمية المستدامة. وينبغي للمنظمات ذات القدرة التقنية الملائمة، بما في ذلك الصناديق والبرامج والوكالات المتخصصة، أن تقدم أيضا المساعدة التقنية أو الخدمات الاستشارية للدول الجزرية الصغيرة النامية في مجال بناء مؤسساتها الوطنية.

(د) وينبغي للمانحين الثنائيين أن '١' يقدموا الدعم المالي والتقني للدول الجزرية الصغيرة النامية لتسهيل تصديقها على الصكوك الدولية ذات الصلة وتنفيذها؛ '٢' ويساعدوا في توفير فرص ومرافق التدريب، بما في ذلك الزمالات الدراسية، لا سيما في المجالات التي تعاني فيها هذه الدول من نقص شديد في الخبرة المحلية؛ '٣' ويدعموا الجهود الحالية لبناء شبكة معلومات للدول الجزرية الصغيرة النامية لتمكينها من الوصول بصورة أفضل إلى المعلومات عن أحدث التكنولوجيات وأن تصبح مشاركة فعالة في تبادل الخبرات ونشر المعلومات، '٤' أن يقدموا المساعدة المالية والتقنية إلى المنظمات الإقليمية التابعة للدول الجزرية الصغيرة النامية لتمكينها من تلبية احتياجات البلدان الأعضاء، في المساعدة التقنية، على نحو كاف.

الحواشي

(١) تقرير المؤتمر العالمي المعني بالتنمية المستدامة للدول الجزرية الصغيرة النامية، بريدجتاون بربادوس، ٢٥ نيسان/أبريل - ٦ أيار/مايو ١٩٩٤ (منشورات الأمم المتحدة، رقم المبيع A.94.I.18 والتصويبات) الفصل الأول، قرار الجمعية العامة ١٢٢/٤٩، المرفق الثاني.

— — — — —